ميناء مبارك وآفاق العلاقات العراقية-الكويتية

المدرس

طالب حسين حافظ(*)

ملخص:

يركز البحث الموسوم " ميناء مبارك وآفاق العلاقاق العراقية – الكويتية " على الوقائع التاريخية التي ادت الى استقطاع الكويت من العراق ، ومن ثم انشاء (امارة الكويت) والدور البريطاني المميز في ذلك . كما يتطرق البحث الى الحقائق الجغرافية لمنطقة خور عبدالله والسواحل المحيطة والحدود البحرية للمنطقة وفكرة انشاء ميناء في المنطقة يخدم الاهداف البريطانية ويكرس عزلة العراق ، وخنقه بحريا .

وفي هذا فأن البحث لا يغفل التطور السياسي للعلاقات العراقية – الكويتية ودور العامل الاجنبي في تكريس فكرة الفصل والعداء المستمرين ، مما اوجد صفة الديمومة للمشكلات القائمة بين الطرفين والتي لم يتم حلها بصورة مرضية للطرفين لحد الآن .

وتجئ فكرة انشاء " ميناء مبارك " لتكريس حالة الريبة والشك القائمة ، وفيما تمضي الكويت قدما وبرسوخ نحو انشاء الميناء ، نجد ان خطوات العراق لإنشاء ميناء الفاو الكبير متعثرة وبطيئة مما يلقي كثيرا من الشك والظنون حول جدية الموقف العراقي على الرغم من حيوية واهمية المشروع وتأثيراته على مستقبل العراق والمنطقة .

المقدمـــــة :

جاء انشاء ميناء مبارك الكويتي عند مدخل خور عبد الله وقبالة الموقع المقترح لانشاء ميناء الفاو الكبير، ليضيف عقدة أخرى في الملف الشائك للعلاقات العراقية الكويتية .

(*) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد. Email: Talibhussain51@yahoo.com

ما كان لميناء مبارك أن ينشأ في هذا الموقع الحساس، وفي هذا المضيق الخانق لولا تبعات الترسيم الجائر للحدود بين العراق والكويت استنادا إلى قرار مجلس الأمن ١٩٩٣/٨٣٣.

من الملاحظ ان الطبيعة المعقدة، والازمات المستمرة، التي رافقت العلاقات بين العراق والكويت، قد ابتدأت قبل ان تبصر كلا الدولتين النور، بشكلهما السياسي الحالي ومنذ ان كانت الكويت قضاء تابعاً الولاية البصرة العثمانية ... واستمرت هذه العلاقة الأزمة على الرغم من كون بريطانيا هي الراعي وراء انشاء كل من العراق المعاصر والكويت، ثم استمرارها بانتداب العراق وحماية الكويت. فكانت الكويت وليدا هجينا، حمل معه بذور الازمة بفضل الراعي الذي كان عراب كل الأزمات المتكررة.

لم تكن تلك مفارقة غريبة للمطلعين على خفايا واسرار السياسة البريطانية في المنطقة،التي اتخذت من الكويت قاعدة إيذاء مستمرة ومعرقلة لنمو العراق.

وبعد كل الأزمات المدمرة التي مر بها العراق بسبب تلك العلاقة الشائكة، والتي كانت آخرها الحملة العسكرية الامريكية ـ البريطانية التي انطلقت من أرض الكويت في العام/٢٠٠٣ ورتبت وضعا سياسيا جديدا في العراق، فأن أزمة العلاقات المستمرة لم تنته بين العراق والكويت، على الرغم من عودة العلاقات الدبلوماسية وتبادل السفراءبين البلدين. لا بل أن خروج العراق وتخلصه من طائلة احكام الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة واستعادة سيادته الكاملة وعافيته، لازال مرهونا بالقرار الكويتي.

تستند هذه الدراسة القائمة على المنهج التاريخي، على فرضية أن النزاع الطويل الأمد بين العراق والكويت والذي بلغ ذروته في حرب ١٩٩٠/١٩٩١، هو لعبة كبار وانعكاس لاطماع الغرب الدائمة في المنطقة، من منظار سياق تاريخي يعود الى العهد العثماني وخلفية الصراع الدولي حيال مشروع خطة سكة حديد برلين ـ بغداد، ومن ثم اكتشاف النفط في المنطقة.

وانطلاقا من أهمية الموضوع وانعكاساته على العراق والمنطقة والعالم، فأن هذه الدراسة تسعى للبحث في جذور ازمة العلاقات العراقية ـ الكويتية المستمرة والمشكلات التي لازالت قائمة وقضية انشاء ميناء مبارك، وانعكاسات ذلك على آفاق العلاقات بين البلدين وتطورها، من خلال المحاور الآتية :

١. التطور السياسي للعلاقات العراقية ـ الكويتية.
٢. المشكلات القائمة.
٣. انشاء ميناء مبارك.

١. المبحث الأول : التطور السياسي للعلاقات العراقية ـ الكويتية

عندما كانت الدولة العباسية وعاصمتها بغداد، تحتضن بجناحيها لمدة خمسة قرون، المعمورة من المغرب حتى الصين، لم يكن لخليج البصرة أو الاراضي الواقعة على جانبيه، اية دلالات لحدود سياسية، سوى انها ممتلكات تتبع حكم هذا الامير أو ذاك تحت ولاية الخليفة في بغداد. ولم تكن الكويت آنذاك، قد ظهرت للوجود بتسمياتها الجغرافية أو السياسية، كما هو شأن حواضر المدن العامرة في بغداد والبصرة والموصل.

وبعد سقوط الدولة العباسية في العام ١٢٥٨م، تقاذفت حكم المنطقة ومن ضمنها ما عرف لاحقا بالكويت، موجات شتى قادمة من الشرق والغرب، إلى أن تمكنت جيوش السلطان العثماني سليمان القانوني من الاستيلاء على قطر عام ١٥٥٥م، ومنها نزلوا جزر البحرين وأرغموا البرتغاليين للانسحاب منها. وفي اثناء تقدم العثمانين، التحق بهم جماعة من بني خالد، فنزلوا الاحساء وغيرها، وكان لهم فيما بعد شأن في تاريخ هذه البلاد[١].

ولما أخذ أمر الدولة العثمانية في الضعف، ثار آل حميد من بني خالد، وأخرجوا العثمانين من البلاد، واعلنوا انفسهم ملوكا على الاحساء عام ١٦٦٩، وما لبثوا أن مدوا سلطانهم على جميع شواطىء الخليج الشمالية، كما مدوا نفوذهم على نجد وقطر[٢].

في تلك الاثناء ظهر آل الصباح، ولم تكن الكويت الوطن الاصلي القديم لآل الصباح، بل نزحوا اليها من مكان يسمى (الهدار) الواقع في منطقة (الافلاج) التي تقع في الجنوب الغربي من العارض بنجد، وكان خروجهم من موطنهم الاصلي في القرن السابع عشر الميلادي، ونزلوا قبل أن يدخلوا الكويت (الزبارة) من قطر. وبعد اجبارهم على الخروج من قطر، نزحوا الى العقبة (شمال شرقي الكويت)، لكن الحكومة العثمانية، أرغمتهم على الخروج منها، فتركوها وتوافدوا على الكويت التي تولوا شؤون الحكم فيها عام ١٧٦١م بعد اتفاقهم مع بقية القبائل التي تتخذ من الكويت موطنا لها [٣].

جاء سقوط البصرة تحت حكم الفرس في العام ١٧٧٦، ليكون له صدى قويا في القسطنطينية، وقرر المجلس العام للدولة اعلان الحرب على بلاد فارس. لكن اعلان الحرب لم يكن له أي تأثير، فالدولة العثمانية كانت تواجه مشاكل خطيرة في أوربا، فضلا عن اضطراب الاوضاع في العراق الذي كان سببا مهما في بقاء البصرة بأيدي الفرس زهاء ثلاثة أعوام (١٧٧٦ - ١٧٧٩) [٤].

ثم جاء تعيين مدحت باشا واليا على بغداد في العام ١٨٦٩ ليعكس اصلاحا جذريا في العراق. وكان المشروع السياسي لمدحت باشا هو جعل شيخ الكويت تابعا للسلطان العثماني. وقد تمكن مدحت باشا من الاتفاق مع الكويتيتن، فاعترفوابسيادة السلطان وقبلوا بالعلم العثماني كعلامة على خضوعهم. وبذلك اصبحت الكويت سنجقا من سناجق ولاية البصرة، وظل كذلك الى ان انفصلت ولاية البصرة عن ولاية بغداد في عام ١٨٨٣، فأصبحت الكويت من ضمن ولاية البصرة ولكن في هذه المرة كقضاء صغير من أقضية سنجق البصرة. ولقد أدى اخضاع الكويت سلميا وضمه إلى باشوية بغداد، إلى أن تمتد حدود هذه الأخيرة إلى منطقة القطيف وواحة الاحساء التي تتاخمها مباشرة[٥].

أن مدحت باشا الذي وضع استراتيجية كبرى وشاملة لمد السلطة العثمانية على طول شاطئ الخليج العربي، سرعان ما ألحق الهزيمة بقوات سعود، وبذلك أرسى سلطة الامبرطورية العثمانية على كامل منطقة الاحساء بما في ذلك القطيف والعقير، ثم قام بمنح شيخ الكويت أراضي واسعة مع بساتين نخيل في جزيرة الفاو. كما أدى ذلك إلى دخول القوات العثمانية الدوحة سنة ١٨٧١. وفي أواخر تلك السنة زار مدحت باشا الكويت ومنح الشيخ عبد الله لقب قائمقام الكويت[٦].

الأهمية الاستراتيجية للكويت :

تتمتع الكويت بموقع استراتيجي فريد، وجعل موقعها في أقصى الشمال الغربي للخليج العربي، أن تكون على اتصال وثيق بجيرانها، كما جعلها موقعا بحريا يتصل بالعالم الخارجي من جهة أخرى.

تشكل الكويت باطلالتها البحرية الواسعة، والجزر المتصلة بها، وما يرتبط بخور عبد الله وأمتداداته إلى خور الزبير، مواقع منيعة لموانئ تجارية وقواعد عسكرية.

هذا الموقع المهم شكل على الدوام هدفا عراقيا لاطلالة بحرية على العالم، وفي الوقت نفسه هاجسا مريبا لقاعدة عدوان مستمرة.

وجاء اكتشاف النفط بكميات غزيرة في مركز أكبر منطقة إنتاج نفطي في العالم (إيران، العراق، السعودية) ليضيف بعدا آخر في الأهمية الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية للكويت والمنطقة، كما الصراع الدولي عليها.

حظيت الكويت بأهمية استثنائية من قبل الانجليز، لا سيما بعد أن استطاعوا في القرن الثامن عشر من تحويل الخليج العربي إلى بحيرة انجليزية. واكتسبت الكويت أهمية اخرى بعد أن قام نابليون بغزو مصر وهدد طرق الملاحة إلى الهند. ثم زادتها أهمية محاولات الالمان مد خط سكة حديد برلين ـ بغداد إلى الكويت، ومحاولات الروس الوصول إلى المياه الدافئة وتأسيس محطة فحم على سواحل الكويت لخدمة اسطولهم البحري.

ولم تفقد الكويت في الوقت الحاضر تلك الأهمية الاستراتيجية على الرغم من التطورات الهائلة في التكنولوجيا والمواصلات، بل أزدادت قوة وأهمية. فمع أوائل القرن العشرين، كانت الكويت قاعدة تجمع وانطلاق للقوات الامريكية ـ البريطانية لغزو العراق في العام / ٢٠٠٣، وتعود الآن لمنافسة العراق ومحاولة اجهاض مشروعه في ميناء الفاو الكبير، في الوقت نفسه الذي تستمر فيه بانتاج النفط وتصديره بكميات واعدة.

أن هذه المزايا الاستراتيجية والامكانيات الاقتصادية الهائلة، كان لها في الوقت نفسه انعكاسات سلبية على الكويت، إذ جعلت منها ضحية لتنافس القوى العظمى عليها. كما ان مساحة الكويت الصغيرة وطبيعة أرضها المنبسطة وعدم وجود موانع طبيعية فيها، وقلة سكانهاوخلخلة بنائها الديموغرافي، ووقوعها في مركز دول كبيرة محيطة بها، فضلا عن التعاريف المتضاربة وغير الدقيقة لحدودها الشمالية العائدة إلى الحقبة العثمانية، واطماع بريطانيا وتفسيراتها لهذه التعاريف وفشلها في تخطيط الحدود، وعدم حسم مشكلاتها المستمرة مع العراق بصورة

مرضية ، جعلها تدرك أن ليس لها خيار كبير ان كانت تريد المحافظة على بقائها، سوى الاحتماء بقوى عظمى، وتحويل اراضيها إلى قاعدة عسكرية غربية.

العلاقات البريطانيــة ـ الكويتيــة :

بدأت علاقة بريطانيا بالكويت منذ عام ١٧٧٦، وذلك على أثر استيلاء الفرس على البصرة، فتحول بذلك بريد بريطانيا الصحراوي من الخليج إلى حلب عبر الكويت. ونقلت شركة الهند الشرقية البريطانية مركزها من البصرة إلى الكويت.

وفي عام ١٨٠٥ حاول الانجليز أن يضعوا الكويت تحت حمايتهم بدعوى حمايتها من الوهابيين، ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك. وفي عام ١٨٣٨ صرح "بلمرستون" وزير خارجية بريطانيا بقوله: "أن مهمتنا في الخليج هي وضعه تحت سيطرتنا البحرية، بعيدا عن نفوذ أية دولة أخرى ".

أن تنفيذ هذه السياسة، استدعى فرض معاهدات على المشيخات الصغيرة، تحقق فصلها عن العالم الخارجي وقد تم ذلك تدريجيا كما يلي :

- ١٨٥٣ معاهدة (الصلح الابدي) التي وقعتها امارات الساحل العربية مع بريطانيا.
- ١٨٩١ معاهدة الحماية مع مسقط.
- ١٨٩٢ معاهدة الحماية مع البحرين.
- ١٨٩٩ الاتفاقية مع الكويت.

يمكن وصف هذه المعاهدات التي فرضتها بريطانيا خلال القرن التاسع عشر، بانها (مانعة وأبدية) إذ انها تنطوي جميعا على مادة تمنع الشيخ الموقع على هذه المادة وابنائه واحفاده، من أن يتخلى أو يؤجر أو يرهن، على أي شكل من الاشكال، ولأي سبب من الاسباب، قسما من أراضيه، إلا بأذن بريطانيا الدولة الوصية، التي تقدم مقابل ذلك حمايتها لامارات الخليج ومشيخاته. وهذه المعاهدات ليست مقيدة بوقت معين[٧].

وهكذا نجحت بريطانيا في تحقيق الخطة الامبريالية العظمى التي وضع البرتغاليون أول تصور لها ولكنهم فشلوا في تحقيقه.

١. أتفاقية العام ١٨٩٩ : تم توقيع هذه الاتفاقية بصورة سرية وبلا علم من السلطان العثماني أو واليه على البصرة، بين الكولونيل ميد المقيم السياسي البريطاني في الخليج والشيخ مبارك بن صباح شيخ الكويت.

جاء توقيع هذه الاتفاقية بعد أن تولى اللورد كرزون منصب الحاكم العام في الزبير، نظرا لاهتمامه الشخصي بمنطقة الخليج العربي، الذي عرف به منذ أن كان سفيرا لبلاده في طهران.

لقد الزمت هذه الاتفاقية شيخ الكويت ووارثيه وخلفه في الحكم، بان لا يستقبل أي وكيل أو ممثل لأية سلطة أو حكومة في الكويت وفي أي مكان آخر من حدود مقاطعته، أو يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن، أو يعطي استغلال لأي غرض كان، أي جزء من أجزاء مقاطعته لدى حكومة أو رعايا سلطة، دون الموافقة المسبقة للحكومة البريطانية.

جاءت هذه الاتفاقية، التي استمرت لغاية العام ١٩٦١، على خلفية الاطماع البريطانية في الكويت، ولتقطع الطريق على منح الاتراك للالمان امتياز خط سكة حديد برلين ـ بغداد الذي ينتهي عند الكويت، ولمنع روسيا من انشاء محطة للفحم على السواحل الكويتية.

وعلى الرغم من عدم وجود نص صريح في هذه الاتفاقية على الحماية البريطانية للكويت، فأنها حولت الكويت من الناحية الفعلية إلى محمية بريطانية مستقلة داخليا عن السلطة العثمانية، وأوجدت لبريطانيا حقوقا مهمة في الكويت.

وعلى أثر الزيارة التي قام بها اللورد كرزون (نائب ملك بريطانيا في الهند) في العام ١٩٠٣ إلى الكويت، عينت الحكومة البريطانية الهندية سنة ١٩٠٤ وكيلا سياسيا لها في الكويت، على الرغم من احتجاج الدولة العثمانية. وبمرور الوقت، أصبح هذا المقيم السياسي، صاحب السلطان الفعلي في الكويت من الناحية السياسية، ثم عين مستشار انجليزي آخر ليصبح مسؤولا عن شؤون المشيخة من الناحية المالية[٨].

وامعانا في تحدي الحكومة العثمانية، اقترحت حكومة الهند في العام ١٩٠٦ على الشيخ مبارك، رفع علم الكويت الخاص، وقد قبل الشيخ هذا الاقتراح [٩].

٢.على الرغم من ان العثمانين لم يكونوا على علم بعقد الاتفاقية، فأن زيارة " ميد " إلى الكويت أثارت ذعرهم، فعمدوا إلى تعزيز قواتهم في البصرة في آذار ١٨٩٩. وفي الوقت نفسه، عمد مبارك متشجعا بعقد الاتفاقية السرية، إلى اتخاذ أجراءات ضد العثمانين.

ففي أيار / ١٨٩٩، انشأ دائرة للجمارك في الكويت وفرض رسوما جمركية. وردا على هذا التدبير الجديد، أعلن الباب العالي عن تعيين محافظ عثماني لمرفأ الكويت وعن انشاء جماركهم الخاصة، وعن عزمهم ربط جزيرة الفاو بالقطيف بواسطة خط تلغراف يمر عبر الكويت، وعن التهديد باجراء عمليات عسكرية ضد الكويت.

وكانت رد فعل بريطانيا صريحة في تأييدها لاجراءات مبارك، فقد عمد السفير البريطاني في الاستانة إلى تحذير الباب العالي من الانعكاسات البعيدة الأثر التي ستنجم عن اية محاولة عثمانية لاقامة مركز جمركي في الكويت دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية، في ضوء العلاقات الودية التي تربط بريطانيا بالكويت، الأمر الذي أدى إلى تراجع العثمانين نتيجة هذا الانذار.

٣.خلال تلك الأثناء، نجح السفير الالماني في الاستانة. في اقناع الباب العالي باصدار مرسوم في تشرين الثاني١٨٩٩، يمنح بموجبه الالمان امتيازا مبدئيا لانشاء خط سكة حديد إلى بغداد. ثم وصلت لجنة برئاسة القنصل الالماني العام في الاستانة، إلى الكويت واختارت منطقة كاظمة الواقعة على مدخل خليج الكويت كموقع مناسب للمحطة النهائية لسكة حديد برلين ـ بغداد.

أثار ذلك احتجاج بريطانيا التي اضطرت لابلاغ المانيا بوجود اتفاقية مع الكويت تمنع حاكمها من تقديم أية تنازلات لدولة اجنبية بدون موافقتها المسبقة. لكن المانيا رفضت تلك القيود ما دامت المشيخة لا تزال " جزءا من الامبراطورية العثمانية" .

٤. أن ما يسمى بـ "الوضع الراهن في الكويت" تعرض إلى الخطر الشديد، عندما احتلت القوات التركية في كانون الثاني ١٩٠٢ كل من سفوان وأم قصر وانشات حاميات عسكرية هناك. ثم تقدمت القوات التركية حتى جزيرة بوبيان في شباط من السنة نفسها، وأقامت حامية عسكرية على أراضيها.

وعلى ضوء احتجاج شيخ الكويت، أوضحت بريطانيا التزاماتها وفقا لاتفاقية ١٨٩٩، قائلة انها عندما قطعت عهدا بتوفير (مساعيها الحميدة) كانت تفكر في الكويت بالذات، والتي لا تجاوز المنطقة الملاصقة أو القريبة من الخليج المعروف باسم خليج الكويت. ولاحظ وزير الخارجية البريطانية " ان لا أحد يعلم أين تبدأ ممتلكات الشيخ وأين تنتهي "(١٠).

ويظهر من ذلك، أنه على الرغم من ان الشيخ مبارك لم يتوان عن مراعاة المصالح البريطانية، فأن بريطانيا كانت تحجم عن الاعتراف بحقه في وربة وبوبيان وأم قصر.

٥. شكلت المناقشات الطويلة التي انتهت إلى توصية وزارة الخارجية البريطانية بعدم الانضمام الى مشروع خط حديد برلين ـ بغداد، حافزا لبريطانيا لتعديل سياستها حول الكويت بشكل زاد تورطها في المشيخة إلى درجة تعدت معها ما نص عليه اتفاق الحفاظ على الوضع الراهن.

وكان سبب هذا التغير البارز، اقتناع الحكومة البريطانية بان تطوير خور عبد الله كمحطة نهائية لمشروع سكة الحديد دون مشاركة بريطانيا، سيعرض للخطر مصالح بريطانيا السياسية والاقتصادية، كما يزود المانيا بحجة مشروعة لتحدي احتكار بريطانيا لذلك الجزء من الخليج.

هذه التطورات، دفعت باللورد كرزون نائب الملك في الهند، بزيارة الكويت في تشرين الثاني ١٩٠٣. وقد عززت هذه الزيارة النفوذ البريطاني في الكويت وسلطت الضوء على علاقات الشيخ مبارك الودية ببريطانيا.

لكن نائب الملك كان يتطلع إلى ما وراء افق الكويت، إذ أبحر إلى نقطة التقاء خور أم قصر بخور الزبير. وقد أقتنع نائب الملك " أن كل المراسي في أم قصر وحول جزيرة وربة أفضل كثيرا من الكويت، وتتيح انشاء مرفأ منيع فيها" .

ومن الجدير بالذكر ان استمرار الاحتجاجات العثمانية العنيفة على تعيين وكيل سياسي بريطاني في الكويت، دفعت بريطانيا إلى سحبه في أيار ١٩٠٥، للحيلولة دون تعكير العلاقات مع الحكومة العثمانية، واحتراما منها لاتفاقية الحفاظ على الوضع الراهن.

٦.أزدادت مطالبات شيخ الكويت بجزيرتي وربة وبوبيان، الأمر الذي دفع وزارة الخارجية البريطانية في شباط ١٩٠٨، ان تصدر مذكرة أعترفت فيها ان حدود الكويت لم تحدد قط، لا بدقة ولا حتى على وجه التقريب.

جاء أول وصف لحدود الكويت الشمالية والجنوبية، بناءا على ما ذكره "لوريمر" الموظف في حكومة الهند البريطانية، في (السجل الجغرافي للخليج وعمان واواسط شبه الجزيرة العربية) الذي صدر ليكون مرشدا لموظفي الادارة العامة في الهند.

ومع ذلك فان الحكومة البريطانية لم تقدم على أي تحرك فوري للاعتراف بحدود المشيخة، لكنها رأت في سنة ١٩١١ ضرورة رسم حدود الكويت بالاستناد على فرضية لوريمر. أما السبب، فكان الرغبة الجادة للحكومة البريطانية في الاشتراك بمشروع سكة حديد بغداد كشريك مساو، والتحكم في ذلك الجزء من الخط الواقع في أقصى الجنوب.

ولتحقيق هذا الهدف، كان وزير الخارجية البريطانية مستعدا للاعتراف بالسيادة العثمانية على الكويت، شرط أن يسمح العثمانيون بسيطرة الشيخ مبارك على الجمارك:

" ... أن الحكومة البريطانية مستعدة للاعتراف بالسيادة التركية على الكويت، والاعتراف بالشيخ كقائمقام تركي، شرط ضمان الوضع الراهن، والاعتراف بشرعية بعض الاتفاقيات التي عقدها الشيخ مع الحكومة البريطانية، وشرط ان تعترف تركيا بان جزيرتي وربة وبوبيان تقعان داخل حدود الكويت ... "[١٢].

إلا ان الباب العالي، ندد بالحدود المقترحة لأراضي الشيخ، وقال انها لا تتجاوز " كاظمة والجهرة وسيرا" ولا يمكن تلمس نفوذ للشيخ ما وراء العشرين كيلو مترا.

٧.كانت سنة ١٩١٣ سنة حاسمة وحد فاصل، بالنسبة لعلاقات الكويت (الدولية) وتحديد ملامح مستقبلها، وانعكاسات ذلك على مستقبل العراق والمنطقة إلى أمد بعيد.

فمن جهة تعهد الشيخ مبارك (شيخ الكويت) بألا يعطي ولا يسمح لاية حكومة غير الحكومة البريطانية، بأن تحصل منه أو من أحد ورثته، أي امتياز بخصوص البحث عن النفط في بلاده[١٣].

وبهذا دخل النفط كعامل مضاف مهم وسلعة ذات طابع استراتيجي في الصراع على الكويت والمنطقة.

ومن جهة أخرى جرى التوقيع على الاتفاقية الانجليزية ـ العثمانية التاريخية، في ٢٩ تموز ١٩١٣.

وكانت هناك عشر مواد تتعلق بالكويت، نصت المادة الاولى منها، على أن يشكل اقليم الكويت، قضاء من أقضية الامبراطورية العثمانية يتمتع بالاستقلال الذاتي.

وقد الحقت بالاتفاقية خريطة حددت بواسطة دائرة حمراء وخط أخضر، الحدود الداخلية والخارجية لاراضي الشيخ. وجاء تعيين الحدود في محصلته موافقا للوصف الذي أعطاه سابقا "لوريمر" والذي لا يستند إلى أي اساس قانوني أو تاريخي.

والملاحظ ان المعنى الفعلي والمقصود بالخط الأخضر، ظل غامضا. وهو ما ينسجم تماما مع أهداف السياسة البريطانية التي ستظهر خفاياها بعد اكثر من ثمانية عقود على هذا التاريخ.

ومع ذلك فان هذه الاتفاقية، نظمت الوضع (القانوني) للكويت لأول مرة، كما اعترفت بملكية الشيخ لوربة وبوبيان، الجزيرتان اللتان كان يكافح لتملكهما منذ بداية القرن. لكن نشوب الحرب العالمية الاولى في العام ١٩١٤، ودخول تركيا هذه الحرب من السنة نفسها ضد الحلفاء، حال دون ابرام الاتفاقية.

وردا على تعاون شيخ الكويت مع بريطانيا عند اندلاع الحرب، اصدرت بريطانيا تصريحا تعهدت فيه بانه : " سيجري الاعتراف بالكويت امارة مستقلة في ظل الحماية البريطانية ". لقد غير هذا التصريح، مكانة الكويت من قضاء عثماني كما كان يسمى، الى كيان مستقل بحكم الأمر الواقع، تحت الحماية البريطانية.

من الواضح ان نشوب الحرب العالمية الاولى، أوقف تنفيذ ماجاء في هذه الأتفاقية من شروط، إلا أن بريطانيا أتخذت منها اساسا لوجهة نظرها في مسألة النزاع على الحدود، وحسب ماينسجم مع سياساتها. فهي في الوقت الذي أهملت ماجاء في الاتفاقية من عد الكويت قضاء تابعا لولاية البصرة، تشبثت بما جاء فيها من توصيف للحدود!

٨. وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، أقفل باب الصراع الاوروبي في الخليج العربي لعدم وجود لاعبين ينافسون الانجليز، اذ ان الاتراك والالمان قد اندحروا، والروس انهمكوا في شؤونهم الداخلية بعد الثورة البلشفية. أما الحلفاء الامريكيون والفرنسيون، فقد استكانوا بعد حصولهم على بضع قطرات من النفط في العراق.

وهكذا برزت بريطانيا القوة الوحيدة التي لاتزاحم في الخليج العربي.

المتغيرات الجديـــــدة:

ان انهيار الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى، أثار مرة أخرى مسألة مكانة الكويت، لأن بريطانيا كانت قد تعهدت في تشرين الثاني ١٩١٤، الاعتراف بالكويت (امارة) مستقلة تحت حمايتها. وكان المندوب المدني البريطاني في بغداد قد ناقش فكرة اعلان الكويت محمية بريطانيا، لكن حكومة الهند عارضت الاقتراح بحجة ان هذا الاجراء قد تعده الدول العربية ودول اخرى، خطوة أكيدة باتجاه ضم الكويت رسميا، كما انه يورط بريطانيا في التزامات عسكرية ومالية كبيرة.

وجاء مؤتمر سان ريمو (نيسان/١٩٢٠) ليسوي مسألة ادارة الاقاليم العثمانية السابقة في الشرق الاوسط، وقدحازت بريطانيا سلطة الانتداب على العراق.

وفي العاشر من آب/١٩٢٠، وقعت تركيا معاهدة سيفر التي تنازلت بموجبهاعن كل أقاليمها غير التركية بما فيها (الكويت).

وعلى ضوء هذا التطور الجديد، فان وزارة المستعمرات البريطانية التي اسندت اليها، مسؤولية الاشراف على شؤون الساحل العربي لمشيخات الخليج فضلا عن العراق، أثارت مسألة الوضع القانوني الكويتي. وكان هذا يعني ان بريطانيا لم تكن حتى ذلك الوقت قد صاغت تصورا واضحا للكويت، بل تركت الباب مفتوحا أمام تبدلات ممكنة في الموقف.

وفي الجانب الآخر، توج الملك فيصل الاول في ٢٣ آب ١٩٢١ ملكا على العراق، ومن ثم نظمت بريطانيا موقعها في العراق بتوقيع المعاهدة الانجليزية ـ العراقية في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ التي عدلت في العام ١٩٢٦ ثم مرة أخرى في العام ١٩٢٧. واذ تعهدت بريطانيا بدعم

طلب العراق الانضمام الى عصبة الامم، فقد بدأت عملية مفاوضات مع الحكومة العراقية لتسوية جميع المسائل المعلقة، بما فيها موضوع استقلال العراق.

أما مسألة حدود الكويت، فبعد تسوية الحدود بين كل من العراق والكويت مع نجد في مؤتمر العقير / ١٩٢٢، سعى شيخ الكويت إلى اجراء تعيين الحدود بين العراق والكويت، مطالبا بالجزء الشمالي من الخط الأخضر الوارد في الاتفاقية الانجليزية ـ العثمانية (غير المبرمة) لعام ١٩١٣ كحدود بين العراق والكويت.

وفي هذه الأثناء لم تكن التزامات بريطانيا تجاه الكويت قد حددت بدقة. وبعد مناقشات طويلة في أروقة الحكومة البريطانية، وافقت اللجنة الوزارية الفرعية التابعة للجنة الدفاع الامبراطوري البريطانية في ١٨ آذار ١٩٢٩ على التوصية القاضية بعدم تحويل الكويت إلى محمية رسمية.

وفي الواقع، لم تنشأ قط محمية رسمية في الكويت، مع ان بريطانيا عاملتها على هذا الاساس . وبهذه الطريقة استطاعت بريطانيا ان تنعم بتفوقها في الكويت، دون أن تقر بمسؤوليتها الرسمية للدفاع عنها.

وبعد أن قررت الحكومة البريطانية عدم تغيير مكانة الكويت، حولت اهتمامها الى حدود الكويت مع العراق، وكان دافعها تقديم العراق طلب العضوية إلى عصبة الامم. ولما كان من الضروري ان تقدم الدول المستدعية رسما واضح المعالم لحدودها مع الدول المجاورة، اقترحت بريطانيا اعادة تثبيت الحدود العراقية ـ الكويتية استنادا الى المادة السابعة من اتفاقية سنة ١٩١٣ (غير المبرمة).

وبناء على ذلك كتب رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد في ٢١ تموز ١٩٣٢ رسالة سرية الى المندوب السامي في العراق، يرجوه فيها ان يحظ بموافقة شيخ الكويت على وصف (الحدود الراهنة) بين العراق والكويت.

هذه الرسالة السرية التي جاءت تحت الضغط البريطاني، واستنادا إلى اتفاقية غير مبرمة أصبحت اساسا لاحقا لمشكلات مستمرة بين العراق والكويت، جرّت الى حروب ودماء، ومن ثم حدودا جديدة مفروضة بالقوة على العراق.

وبعد اتمام تلك الاجراءات الرسمية، تبنت بريطانيا دخول العراق إلى عصبة الامم، ليبرز العراق دولة مستقلة في الثالث من تشرين الأول ١٩٣٢.

أما الاجراء العراقي المهم الذي جرى بعد ذلك لتوكيد تلك الحدود، فكان المحضر المشترك الذي تم توقيعه في ٤ تشرين الاول ١٩٦٣ بين الوفد العراقي برئاسة أحمد حسن البكر رئيس الوزراء، والوفد الكويتي برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح ولي العهد رئيس مجلس الوزراء. فلقد لقد اتفق الطرفان في المحضر المذكور على مايلي: (تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتأريخ ٢١ تموز ١٩٣٢ والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ في ١٠ آب ١٩٣٢...)

محاولات اعادة الكويت إلى العراق :

أن موقع الكويت وترابطها الاستراتيجي كمنفذ إلى الخليج العربي مع بقية أجزاء العراق جعل قادة العراق على مر التاريخ، يحرصون على وحدة البلد ضمن حدوده الجغرافية التي تمتد إلى جنوب الكويت. ولذلك فان هولاء القادة لم يستسيغوا قيام بريطانيا بفصل الكويت عن العراق، وعدوا ذلك تمردا على السلطة الشرعية. سواء كانت تلك السلطة في الاستانة أو في بغداد.

وعليه فقد تعددت محاولات اعادة الكويت إلى العراق، قبل وبعد استقلال العراق، ولعل من أهم تلك المحاولات، مايلي:

١. محاولة والي البصرة "محسن باشا"، ونقيب اشراف البصرة "السيد رجب" في العام ١٩٠١.
٢. محاولة يوسف بن ابراهيم البصري عام ١٩٠٢.
٣. محاولة الملك غازي عام ١٩٣٩.
٤. محاولة نوري السعيد عام ١٩٥٨.
٥. حركة جمع الشمل (آ) التي كان اللواء غازي الداغستاني ينوي تنفيذها (كتبت خطة التنفيذ في العام ١٩٥٧).
٦. محاولة عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١.
٧. استعادة الكويت وضمه إلى العراق في ٢ آب ١٩٩٠.

وقد جرّت المحاولة الأخيرة التي انتهت بحرب قوات التحالف ضد العراق واخراج قواته العسكرية من الكويت في شباط ١٩٩١، إلى تدمير العراق وتكبيله بسلسلة من قرارات مجلس الأمن تحت طائلة أحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، ثم فرض حزمة من الجزاءات والعقوبات، وترسيم الحدود بين العراق والكويت بصورة نهائية والزامية... وقد أدت نتائج هذه المحاولة أخيرا إلى احتلال العراق من قبل القوات الامريكية ـ البريطانية في العام ٢٠٠٣.

المبحث الثاني : المشكلات القائمــة

مع الشعور الكامن عند العراق، بالغبن الذي لحقه جراء تحديد حدوده الجنوبية مع الكويت، ومع استمرار العامل الدولي في تأزيم العلاقة بين الطرفين، فان المشكلات كانت تكبر وتتعدد، ولم تنته لحد هذا التأريخ على الرغم من خوض العراق حرب مدمرتين بسبب الكويت.

ويمكن تحديد أهم المشكلات القائمة لحد الآن، بما يأتي :

١. مشكلة الحدود.
٢. الديون الكويتية على العراق.
٣. البدائل (التعويضات).
٤. الارشيف الكويتي.
٥. المفقودون.
٦. استمرار فرض الحصار على العراق (ملاحقة الخطوط الجوية العراقية).
٧. انشاء ميناء مبارك الكويتي.

تعد المشكلات الست الاولى من مخلفات أزمة العلاقات العراقية ـالكويتية وحرب الكويت ١٩٩٠/١٩٩١، وهي ذات بعد (قانوني) حسب قرارات مجلس الأمن.

وبسبب عدم حل تلك المشكلات بما يرضي الكويت، فان سيادة العراق لازالت معلقة ومنقوصة، إذ ان خروج العراق من طائلة احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، لا زال مرهونا بموافقة الكويت.

وسيتم التطرق إلى مشكلة الحدود تحديدا بوصفها المشكلة الاساس.

مشكلة الحدود :

أن جوهر هذه المشكلة ينحصر في موقف العراق بانه له حقا تاريخيا وقانونيا في الكويت ينبع من كونه وريث الامبراطورية العثمانية في الولايات الثلاث التي شكلت العراق المعاصر ، وان ما جرى من تعيين للحدود تم على حساب العراق بفعل العامل الدولي.

كما ان واقع الحدود الحالي، شكلا غبنا جغرافيا على العراق بحرمانه من اطلالته الطبيعية على البحر، وحوله إلى بلد مغلقا.

وزاد الامر تعقيدا، ترسخ القناعة لدى الرأي العام العراقي بان الكويت قضاء عراقي وهي جزء لا يتجزأ من العر اق ... ثم جاءت المواقف الكويتية المتعنتة تجاه العراق بعد حرب / ٢٠٠٣ لتزيد الموقف تعقيدا.

أن شكل الحدود الحالي بين العراق والكويت، يستند في شرعيته إلى قرار مجلس الأمن ١٩٩٣/٨٣٣ الصادر بموجب الفصل السابع، والذي وافق عليه العراق حسب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٢٠٠ في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٤ وأودع ذلك القرار والمصادقة عليه لدى الأمانة العامة للامم المتحدة.

هذا القرار الذي كان سابقة دولية في ترسيم الحدود بين دولتين، قام بتخطيط الحدود البرية والبحرية بين العراق والكويت بشكل نهائي، وطالب باحترام حرمة تلك الحدود الدولية.

الموقف العراقـــي :

من المعروف ان قرار مجلس الأمن ٨٣٣/ ١٩٩٣ جاء استنادا إلى الفقرة (٣) من قرار مجلس الأمن ١٩٩١/٦٨٧: (يطلب إلى الأمين العام أن يساعد في اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لتخطيط الحدود ...) .

١. ان الرسالة الموجهة من قبل رئيس وزراء العراق (نوري السعيد) في ٢١تموز ١٩٣٢ إلى الحاكم البريطاني في الكويت، صادرة من حكومة غير مستقلة، فهي غير مؤهلة لابرام الاتفاقيات.

كما ان الاتفاق البريطاني ـ العثماني لعام ١٩١٣ لم يستوف الشكل القانوني ولم يصادق عليه من قبل الطرفين.

٢. ان محضر الاجتماع الموقع بين العراق والكويت بتأريخ ٤ تشرين الاول ١٩٦٣. لا يصلح ان يكون سببا لترسيم الحدود لعدم استيفائه الشكل القانوني، بسبب عدم تصديقه من قبل السلطة التشريعية (المجلس الوطني لقيادة الثورة) وعدم وجود موافقة رئيس الجمهورية عليه، وبذلك فأن المحضر لم يستوف الشكل المطلوب دستوريا.

٣. ان عدم اعتراض العراق على ايداع الكويت نسخة من محضر/ ١٩٦٣ لدى الامم المتحدة في العام ١٩٦٤، لا يعني العراق شيئا. فالعراق لم يقم من جانبه بايداع نسخة من ذلك المحضر، كما ان الاعتراض يتم على الاتفاقيات المحسوم أمرها دستوريا وليس على مشاريع الاتفاقيات.

٤. لا يوجد اساس قانوني للخريطة البريطانية التي تم حشرها من قبل المندوب البريطاني لتصبح اساسا لترسيم الحدود. إذ ان اتفاق ١٩٦٣ لم ترفق به أية خريطة.

٥. أن تخطيط الحدود البحرية هو خارج عمل اللجنة المكلفة من مجلس الأمن، الأمر الذي أدى إلى استقالة رئيسها "مختار كوسوما أتماجا" احتجاجا على ذلك.

٦. لم تأخذ اللجنة بنظر الاعتبار (الظروف الخاصة) لخور عبد الله، إذ إنه خور عراقي بالتصرف، ولم يسبق للكويت ان مارست الملاحة البحرية فيه.

٧. أن القبول بقرارات مجلس الأمن ٦٨٧ و ٧٣٣ و ٨٣٣ تدخل تحت مفهوم الاذعان والارغام، وهذا ما يتعارض مع اتفاقية جنيف لقانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩.

٨. ان مجلس الأمن غير مخول قانونا بفرض حدود على دولة عضو في الامم المتحدة، إذ ان الاتفاقيات بين الدول هي التي تحكم هذا الموضوع في القانون الدولي.

٩. ان قرارات مجلس الأمن المذكورة، قد أعطت الكويت مناطق حدودية ورسّمت الحدود خارج ما كانت تطلبه الكويت رسميا. إذ ان الكويت وبموجب رسالة وزيرخارجيتها المؤرخة في ١٨ تموز ١٩٩٠ تعد " خط الدوريات" أو ما يعرف بـ " خط الجامعة العربية" لسنة ١٩٦١، معيارا لتحديد الحدود. كما ان الرسائل المتبادلة بين الطرفين والجامعة العربية قبل أحداث ٢ آب ١٩٩٠، أهملت الاشارة إلى محضر ١٩٦٣.

الموقف الكويتـــي :

١. ان قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، هي قرارات أممية صادرة من أعلى سلطة في المجتمع الدولي، وانها صادرة بموجب الفصل السابع من الميثاق وتتمتع بصفة الالزام.
٢. ان لجنة تخطيط الحدود التي شكلت بموجب قرارات مجلس الأمن، لم تنشأ حدودا جديدا، بل قامت بعمل فني لترسيم الحدود استنادا إلى اتفاقيات موجودة فعلا.
٣. ان العراق وافق على جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ونشر تلك الموافقات في الجريدة الرسمية العراقية وأودعها لدى الامانة العامة للامم المتحدة.
٤. ان الكويت وافقت على تعويض المزارعين الذين انتقلت ملكية أراضيهم اليها.
٥. لا مجال لاعتراض العراق على الاتفاقية الموقعة في ٤ تشرين الاول ١٩٦٣ بعد مرور (٤٠) سنة على توقيعها وإيداعها إلى الامم المتحدة، لان السكوت في معرض الحاجة بيان.

رؤية قانونيـــــة :

يتعكز البعض وهم كثر، بان العراق ملزم بتنفيذ القرارات الاممية، ولا مجال للحيدان عن ذلك.

ومن الغرابة ان كثر دعاة هذا الرأي تشددا، هي وزارة الخارجية العراقية، فالمسؤول الاول في الوزارة يقول تعقيبا على زيارة رئيس وزراء العراق للكويت في آذار / ٢٠١٢: " ... وفي ما يخص المسائل الأخرى **فهناك التزامات واستحقاقات على العراق** وفقا للقرارات الدولية، وأكد ان العراق سوف يبدأ بتنفيذ هذه الاستحقاقات..." [١٤].

١. لا بد من الاشارة ان كل القرارات الاممية التي صدرت بصدد الحالة العراقية ـ الكويتية منذ الثاني من آب ١٩٩٠ وبضمنها ترسيم الحدود، هي ذات صبغة سياسية وليست قانونية .

كما ان القانون في صميم روحه يسلم بضرورة التغيير. ومن ثم فانه لم يعد هناك مبرر في العالم المعاصر لاتباع فكرة العقود بصرامة. ولما كانت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتغير مع الايام وتزداد نضجا، فان العلاقة بين الأطراف يجب أن تكون مرنة بالقدر الكافي كي تستطيع التكيف مع الجو المتغير الذي يتحتم عليه أن تعايشه.

٢. لا شك في أن العراق، وافق على قرارات مجلس الأمن بشأن ترسيم الحدود مع الكويت. ولكن كل هذا جرى تحت حالتي تعليق السيادة والارغام. وفي هذا ما يتعارض مع اتفاقية فينا للمعاهدات لسنة ١٩٦٩. فالعراق لم يكن يتمتع بكامل الأهلية، وذلك لتعليق سيادته بسبب خضوعه لاحكام الفصل السابع، وفي هذه الحالة تنطبق عليه المادة السادسة من اتفاقية فينا.

أما بصدد حالة الارغام، فالاكراه الذي وقع على العراق واضح تماما، وهذا ما تشير إليه المادة (٥٢) من اتفاقية فينا.

٣. لقد مضى عشرون سنة على صدور قرارات مجلس الأمن بصدد ترسيم الحدود، ولقد تغيرت الظروف تماما في العراق، لذا يتطلب معالجة الموضوع بالاستفادة من :

أ. مبدأ تغيرالاحكام بتبدل الزمان

ب. مبدأ التغيرات الجوهرية في الظروف.

٤. أن النظام السابق في العراق كان نظاما فاقد الشرعية والمشروعية، حسب ادعاء كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والكويت، وعلى هذا الاساس تم اسقاطه. فكيف يمكن الاعتماد الى قانونية وشرعية موافقته؟ من الولايات المتحدة وبريطانيا والكويت، وعلى هذا الاساس تم اسقاطه. إذ ان ما قام على باطل فهو باطل. أما الادعاء خلاف ذلك، فيلزم حكومة الكويت بدفع بدائل للعراق عن حرب/ ٢٠٠٣ وما قبلها بوصف ذلك، احدى حالات العدوان السبعة التي أقرتها الامم المتحدة.

٥. أن موافقة العراق على القرار ١٩٩٣/٨٣٣ يتعارض مع نص المادة الثالثة من الدستور العراقي النافذ في حينه، والتي لا تجيز التنازل عن اراضي عراقية. وهي نفس الحجة التي طالما استندت اليها الكويت في عدم التنازل عن اراضي إلى العراق.

أن التنازل عن الاراضي والمياه العراقية، قد تسبب في خنق العراق، مما يعرضه إلى حالة تؤدي إلى تهديد وزعزعة أمنه القومي، ومن ثم تهديد الأمن والسلم اللدوليين .

٦. وهناك رأي، ينظر إلى قرارات مجلس الأمن، بان لها العلوية على القوانين الوطنية، وهي لها قوة القواعد المستقرة والآمرة في القانون الدولي .

كما أن تصديق المعاهدات ليس ضروريا في كل الاحوال للدلالة على الموافقة، إذ ان تصديق المعاهدات يجري استنادا إلى الحالات الواردة في المادة (١٤) من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات.

وان الغاية من التصديق، هو عمل موجه إلى الداخل اكثر منه إلى المحيط الدولي، وهو عمل يراد به ان تسير السلطة التنفيذية بتوجيه السلطة التشريعية.

وعليه يعتبر محضر عام ١٩٦٣ (من الناحية الشكلية) معاهدة دولية استنادا إلى اتفاقية فينا المذكورة.

المبحث الثالث : انشاء ميناء مبارك

جاء انشاء ميناء مبارك في موقعه الحالي، ليضيف مشكلة أخرى للمشكلات القائمة بين العراق والكويت. الكويت ليست بحاجة اقتصادية لانشاء الميناء المذكور وفي موقعه هذا بالذات، فلديها موانئ عدة تزيد عن حاجتها، كما لها ساحل بحري طويل.

أن انشاء ميناء مبارك في موقعه المذكور سيؤدي إلى اجهاض ميناء الفاو الكبير أو التأثير عليه بصورة كبيرة، فضلا على انه سيقلص العرض المائي لخور عبد الله، ويزيد من زحام البواخر، ويؤثر سلبا على الموانئ العراقية القائمة (أم قصر ، خور الزبير ، ميناء الفاو) .

الحدود البحرية للعـــــراق :

تناولت قوى عالمية وأقليمية عملية التآكل التدريجي لاطلالة العراق البحرية، فبعد ان كان كل شط العرب وامتداد الخليج في ساحله الغربي إلى قطر، يقع ضمن الحدود البحرية للعراق، أضحت حدود العراق البحرية الحالية وبفضل قرار مجلس الأمن ٨٣٣/ ١٩٩٣ أقل من (١٠٠) كم في مياه ضحلة واراضي رخوة.

وعلى ضوء ما جرى من تقليص لاطلالة العراق البحرية، فقد أصبح خور عبد الله ـ الذي تتناصف مياهه العراق والكويت ـ المنفذ الرئيس للعراق على البحر. يبلغ طول هذا الخور من المدخل إلى أم قصر بحدود (٧٠) كم ويتراوح عرضه بين (٦,٥- ١٧) كم، وعرض الجزء الملاحي الصالح منه (٣٠٠)م، وقام العراق على مدى سنوات بزيادة عمقه وصيانته، ليكون الغاطس إلى (١٢,٥) م.

كان العراق يعتمد على ميناء المعقل الواقع في مدينة البصرة على شط العرب، وبسبب ظروف شط العرب ولحاجة العراق إلى موانئ أكبر فقد تم انشاء ميناء أم قصر، ثم جاء ترسيم الحدود الجديد ليقضم جزءا من القسم البري للميناء ويعطيها للكويت.

وبسبب تغير الظروف والحاجة إلى ميناء كبير يخدم تجارة النقل الدولية ويقلص المسافة بين الشرق والغرب، اتجهت النية لانشاء ميناء الفاو الكبير، والذي تقرر انشاؤه على الطرف الجنوبي من خور عبد الله.

تعود فكرة انشاء ميناء الفاو إلى العام ١٩٨٥ بديلا لميناء هونغ كونغ، إذ ان موقعه الحالي يعد أفضل المواقع المتاحة على الكرة الارضية للغرض المذكور، فهو يقلص الزمن بين الشر ق والغرب من (١١ ـ ٣٠) يوم، كما انه سيغير خريطة التجارة العالمية، وله ابعاد جيوستراتيجية مهمة.

يوفر ميناء الفاو أكثر من (٧٠) الف فرصة عمل، ويحول البصرة الى مركز اقتصادي وتجاري عالمي، ويحتوي على (٣٥) رصيف بطاقة تفريغية تساوي (٩٩) مليون طن سنويا، ويمتد لسان الميناء لمسافة (٦) كم في المياه الاقيلمية العراقية.

ويتكون ميناء الفاو، من الميناء نفسه، والمنطقة الاقتصادية الحرة، والمدينة السكنية، والقناة الجافة (خط السكة الحديد + الطريق البري). وسينفذ على مرحلتين تمتدان لمدة سبع سنوات.

أما ميناء مبارك والذي تمت المباشرة بالمرحلة الاولى منه، فيقع قبالة ميناء الفاو تماما، وقد صممت منشآاته لتكون على الماء، مما سيقلص كثيرا من الجزء الصالح للملاحة في خور عبد الله.

جرت اتصالات بين العراق والكويت لمناقشة انشاء ميناء مبارك. والمعلن منها هو زيارة وفدي وزارتي الخارجية والنقل العراقيتين إلى الكويت في مايس ٢٠١١.

وبالنسبة إلى وفد وزارة الخارجية، فقد جرت مناقشات مع الجانب الكويتي للمدة من ٢٦ ـ ٢٨ نيسان ٢٠١١، وتم توقيع محضر جاء فيه: " ان الكويت تؤكد التزامها التام باحترام

الحق في المرور الملاحي المشار اليه في الفقرة الخامسة من قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ لسنة ١٩٩٣" . كما جاء في المحضر:

١. انه تمت المباشرة بالمرحلة الاولى لميناء مبارك.
٢. ثمن الجانب العراقي تعاون الجانب الكويتي معبرا عن شكره وارتياحه!
٣. قدم الجانب العراقي استفسارات فنية عدة للجانب الكويتي.

يلاحظ ان وفد وزارة الخارجية العراقية لم يؤيد ولم يعترض على انشاء الميناء ... ولكنه أخذ علما بالمباشرة ولم يسجل اعتراضا، والسكوت يفسر دائما بمنطق الرضا، لا سيما وقد صدرت تصريحات من مسؤولين كبار في الخارجية العراقية تشير إلى عدم تأثير ميناء مبارك على الملاحة العراقية.

أما وفد وزارة النقل، فلم يوقع أي محضر مع الجانب الكويتي، واشار بصراحة في رسالة من وزير النقل العراقي إلى الامانة العامة لمجلس الوزراء (٦ حزيران ٢٠١١) بأن "وجود ميناء مبارك في موقعه الحالي للجهة المقابلة لميناء الفاو الكبير، يزيد من ضيق الممر الملاحي مما يؤدي إلى ارباك في حركة السفن.

أما زيارة رئيس وزراء العراق إلى الكويت التي تمت في ١٤ آذار ٢٠١٢، فلم يصدر عنها بيان رسمي مشترك يوضح طبيعة المواضيع التي تمت مناقشتها، ولكن وزير خارجية العراق، أشار في تصريح صحفي بأنه تم التطرق الى كل القضايا منها موضوع حرية الملاحة في خور عبد الله، في حين ان "خالد الجار الله" وكيل وزارة الخارجية الكويتية، اشار إلى ان ميناء مبارك خط أحمر لا يجوز تجاوزه.

وبغض النظر عن نتائج الزيارة، فأن الزيارة بحد ذاتها واجراء مناقشات رسمية بين الطرفين، يعد كسرا للحاجز النفسي والسياسي بين البلدين، إذ انها المرة الاولى التي تجري فيها مناقشات رسمية على هذا المستوى، بما يمكن وصفه نجاحا للعراق في اقناع الكويت بذلك استنادا إلى قرار مجلس الأمن (١٩٩٠/٦٦٠) والذي كانت الكويت لا تنظر إليه باهتمام وترفض إجراء مناقشات ثنائية. وتصر على بحث المواضيع المعلقة مع العراق من خلال طرف ثالث.

أن ما يزيد موضوع ميناء مبارك غموضا وارباكا، هو عدم وضوح الموقف العراقي الرسمي وتناقضه. فهناك غياب وتعارض في وحدة القرار، وهي السمة الابرز والأهم في ادارة اية أزمة. فلحد الآن لم يصدر قرار أو اعلان يبين وجهة نظر العراق الرسمية في الوقت الذي يتم فيه التعمية على رأي الجهة الفنية المختصة.

أن المراقب، يلاحظ بدهشة عدم جدية العراق وتخبطه حيال انشاء ميناء الفاو، فلم يعلن بعد عن انجاز التصاميم الهندسية، كما ان ما تم تخصيصه من اموال لانشاء الميناء في ميزانية ٢٠١٢/ لا يتجاوز الـ (٢٠٠) مليون دولار من أصل المبلغ المخمن لتنفيذ المشروع والمقدر بـ (١٨) مليار دولار.

البعد السياســـي :

حظيت منطقة خور عبد الله وانشاء ميناء عالمي فيها، بالاهمية البالغة منذ القرن التاسع عشر. واستجابة لهذه الأهمية، يعرض "الكولونيل ميد" المقيم السياسي البريطاني في الخليج عام ١٨٩٧ على الحكومة البريطانية : " بان الكويت تمتلك مرفأ ممتازا، ولا شك في انه عندما يكون بحمايتنا ستصبح الكويت واحدا من أهم الاماكن في الخليج. وبصرف النظر عن فرص تحولها إلى مرفأ بحري لمشروع خط سكة الحديد من بور سعيد الذي ما زال قيد الدرس، والذي سيمكننا امتلاك الكويت من حمايته ... "

أما اللورد كرزون نائب الملك في الهند، فقد زار الكويت في العام ١٩٠٣، واقتنع بان كل المراسي في أم قصر وحول جزيرة وربة، تتيح انشاء مرفأ منيع فيها.

أن أهية انشاء ميناء في تلك المنطقة على رأس الخليج العربي، وربطه بالقناة الجافة، تشكل عودة الى انشاء خط سكة حديد برلين ـ بغداد وإيصاله إلى الخليج والتي كانت أحدى الاسباب المهمة لاندلا ع الحرب العالمية الاولى .

والذي يلاحظ في كل هذا التاريخ الطويل، هو الدور البريطاني في هذه اللعبة واصراره على حرمان العراق من اطلالة بحرية على الخليج وانشاء ميناء يخدم توجهاته الاقتصادية.

بريطانيا لم تكتف بالعمل بكل ما اوتيت من قوة ودهاء على استقطاع الكويت من العراق بداية القرن العشرين، ثم عادت مع نهاية ذلك القرن لتطرح خريطة تكون اساسا في ترسيم

حدوده من جديد، ولتستقطع اراضي في ميناء أم قصر وتضمها إلى الكويت ولتجعل نصف خور عبد الله مياه اقليمية كويتية، ولم تكتف الكويت بذلك، بل مضت لخنق العراق في مدخل الخور لانشاء ميناء مبارك.

في رسالة طويلة إلى وزارة شؤون الهند مؤرخة في ٨ شباط ١٩٤٠، يقول " تشارلز برايور" المقيم السياسي البريطاني في الخليج، ما نصه : " لايظهر لي ان من مصلحتنا منح العراقيين الهيمنة الكاملة. فما دامت الكويت، أو بالاحرى، ما دمنا، نحن انفسنا، نملك نصف خور عبد الله، فهذا سيكون حافزا للعراق كي يحافظ على العلاقات الطيبة معنا".

وقد تضامنت وزارة شؤون الهند مع السلطات في الخليج، بقولها: " ان من المهم لمكانتنا في الخليج، أن تبقى الكويت مستقرة متحررة من النفوذ العراقي".

وعلى الرغم، من نتائج الحرب في العام /٢٠٠٣ وما رتبت له من مكانة خاصة جديدة لبريطانيا في العراق، فان بريطانيا لازالت على ذات الموقف العدائي من مصالح العراق، فالسفير البريطاني في الكويت يعلن في تصريح له، حق الكويت في انشاء ميناء مبارك.

ان موقف بريطانيا هذا، لا يبدو غريبا على المطلعين على خفايا السياسة البريطانية تجاه الخليج العربي والعراق بالذات.

وهكذا يبدو ميناء مبارك، موضوعا سياسيا، أكثر مما هو اقتصادي في تأثيراته. إذ ان انشاء ميناء عالمي على الخليج مع القناة الجافة، سيكون عاملا مهما في تغيير الصفة الجيو / اقتصادية في المنطقة والعالم. هناك قوى كثيرة في الاقليم والعالم ستتأثر ايجابا أو سلبا من انشاء الميناء المذكور. فالميناء سيغير من حركة النقل عبر قناة السويس أو رأس الرجاء الصالح، وكذلك ستتأثر بانشائه موانئ الخليج الكبرى لا سيما الا مارات العربية.

وقد اتخذ انشاء ميناء مبارك أبعادا سياسية أقليمية، فهذا مؤتمر قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الذي انعقد في الرياض في كانون أول/٢٠١١، يتخذ قرارا بتأييد حق الكويت في انشاء الميناء .

ان المشكلة الاساس، ليست في ميناء مبارك، على الرغم من انشاء الميناء المذكور في ذلك الموقع، هو مشكلة بحد ذاته، وانما في ذلك الملف الشائك للعلاقات بين الجارين الذي يراد له أن لا ينتهي.

أن الحالة العراقية ـ الكويتية والمشكلات المتعلقة بها، هي أكبر من وصفها علاقات متأزمة بين بلدين، انها لعبة كبرى تلعبها قوى عظمى أو كبرى تجاوزت مقدرة وادراك صناعة القرار في العراق والكويت، كما ان الحاكمين في الكويت منغمسين في لعبة الدم هذه شاؤوا أم أبوا.

لقد كان التاريخ قاسيا جدا على جغرافية العراق، وكانت حدوده وأرضه تنكمش وتتقلص نحو الداخل مع كل انعطافة حادة في مسار تاريخ العراق والمنطقة.

منذ البداية، وقيام بريطانيا بتولي مقادير العراق المعاصر ورسم مستقبله خلال الحرب العالمية الاولى وبعدها، فقد اريد للعراق أن يكون في صندوق قاري لا بحر له. ولم يترك العراق لحاله، حتى في حالات ضعفه، لادراك الجميع بان العراق عنصر قلق لاية قوة مهيمنة/ فاعلة، حتى وان كان في حالة جزر .

لقد استطاعت الكويت خلال قرن من الزمن، وهي الى تستند الى دولة كبرى في قوتها ودهائها، ان تنتقل من قرية سورها من الطين إلى دولة عصرية تزاحم العراق وتسد عليه منافذه.

ان قيام الكويت بانشاء ميناء مبارك في مدخل خور عبد الله، يتجاوز كثيرا الفقرة (٥) من قرار مجلس الأمن ١٩٩٣/٨٣٣ الصادر بموجب الفصل السابع من الميثاق، والتي نصت على احترام الحق في المرور الملاحي.

الخاتمـــــة:

منذ البدء، تركت حدود الكويت تخمينات بلا رسم، وذلك لحسابات غربية خاصة يتعلق بعضها باثارة التوتر في الوقت المطلوب لتحقيق أهداف ما بعد الحدود، فأصبحت الكويت مثل العراق جزءا من دول المنطقة كنتيجة حتمية لرغبات وخطط منتصرين في حرب كونية منحتهم اعرافها وقانينها الحق بفرض الحدود وترسيمها وجزءا من التوازن القلق الذي يتم تحريكه لغرض تحقيق أهداف تلك القوى وأطماعها التي لا تنتهي.

من الصحيح ان للمشكلات العالقة مع الكويت، ارثا تاريخيا مغموسا بالدم، ولكن أيضا، ان خرائط العالم تتغير باستمرار وليست هناك دولة ظلت محافظة على الدوام على حدودها التاريخية ...

ان قرار الكويت بانشاء ميناء مبارك في موقعه الحالي يسبب ضررا بليغا للعراق، إذ ان بامكانها نقله إلى أي مكان آخر في ساحلها البحري الطويل، فهو يدخل ضمن مسار طويل لا ينتهي في خنق العراق وإيذائه.

ان للعراق مصالح حيوية عليا وليست أطماع تجاه الكويت. وهو يدرك تماما الآن، وبعد كل الذي جرى، ان الكويت خط أحمر لا يمكن تجاوزه، فكما ان "عقدة الضم" قد ولت، فعلى الكويتيتن أن يتجاوزوا عقدة الخوف والأذى.

ان العلاقات بين الدول تقوم على اساس الحفاظ على مصالح المشتركة وتنميتها، على قاعدة لا ضرر ولا ضرار ، وليس على اساس المعادلات الصفرية.

قد تكون الكويت (مجبرة) على الانغماس في لعبة كبرى، ولكن على صناع القرار فيها ان يدركوا ان الكويت دولة صغيرة، ولها ما يكفي من المشكلات الداخلية.

وان من مصلحتها أن تغتنم هذه (الفرصة) التاريخية بوجود اللاعبين الكبار على ارض العراق والكويت، لحل مشكلاتها دبلوماسيا مع العراق على اساس حفظ المصالح المشتركة، إذ ان الحرب قد تنشب أحيانا لان الامر الواقع لا يطاق بالنسبة لأحد الاطراف.

أما العراق، فعليه أن لا يتهاون في هذا الموضوع. ليس هناك بديل، فخور عبد الله هو المنفذ المائي الوحيد له، لا سيما في قراره انشاء ميناء الفاو الكبير على ضفته، وعليه ان يحزم أمره في سرعة تنفيذه بلا ابطاء أو تهاون.

المصـــــادر :

(١) مصطفى جواد الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها، بيروت، ١٩٦١، ص ١٦٧.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٨.
(٣) د.حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، المكتبة الاهلية، بغداد، ١٩٦٨ ص ص ١٤٨-١٤٩.
(٤) د. علاء موسى كاظم نورس، العراق في العهد العثماني، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩، ص ٢٧٥.
(٥) الكسندر آداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ج/٢، ترجمة د.هاشم صالح التكريتي، ط/١، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢، ص ص١٨٨- ١٩٣.
(٦) د.حبيب الرحمن، حرب تحرير الكويت: جذورها ومقوماتها، ط/٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص ص ٩-١٠.
(٧) د.حسن سليمان محمود، المصدر السابق، ص ص ١٨٠- ١٨١.
(٨) محمد عزة دروزة، الوحدة العربية، بيروت، ١٩٥٨، ص ٢٢٣.
(٩) د.محمود على الداود، محاضرات عن الخليج العربي، القاهرة، ١٩٦١، ص ١٤٧.
(١٠) د.حبيب الرحمن، المصدر السابق، ص ٣٣.
(١١) المصدر نفسه، ص ٥١، نقلا عن: مذكرة وزارة الخارجية البريطانية المرقمة ١٩٦١ في ١٢ شباط ١٩٠٨
(١٢) مذكرة وزارة الخارجية البريطانية الى السفير العثماني في لندن، ٢٩ تموز ١٩١١.
(١٣) حسين الشيخ خزعل، التنافس البريطاني ـ الامريكي على نفط الكويت، مجلة دراسات عربية، العدد (١١)، ١٩٦٥، بغداد، ص ٤٤ وما بعدها.
(١٤) جريدة الصباح، بغداد، ١٧ آذار ٢٠١٢.

Mubarak harbor and the future of Iraqi– Kuwaiti relations

Instructor:
Talib Hussein Hafidh

Abstract

This research, which is entitled "Mubarak harbor and the future of Iraqi-Kuwaiti relations",focuses on the historical facts that led to the deduction of Kuwait from Iraq, then establishing the Emirate of Kuwait, andthe British role in it. It also deals with the geographical importance of Khor Abdullah and surrounding coastline borders of the area and the idea of establishing a harbor in the region to serve the British goals to isolate Iraq. The research also sheds light on the political development of Iraqi– Kuwaiti relations and the role of the foreign factor in perpetuating the idea of separation and continuous hostility, a matter that leads for existing problems between the two sides and that has not been resolved in a satisfactory way for both sides so far.

As a result, we see that Kuwait is moving ahead towards the establishment of the harbor, while Iraq is stuttering in buildingFawharbor despite the vitality and importance of the project and its impacts on the future of Iraq and the region.